عدن مجتمع مدني

أحمد ناصر حميدان

في ظل التوجه القائم لإرساء الدولة المدنية الاتحادية لماذا لا نبحث في تاريخنا عن دلالات مفيدة ننطلق منها وبها لإرساء ثقافة مدنية اجتماعية لتسهيل مسار البناء والتغيير؟ هذه الدلالات سنجدها في تاريخ عدن هذه المدينة ذات الطابع المدني والثقافة الإنسانية من حب وتسامح ورقي حتى وان تلاحظ اليوم طمس لبعض هذه المعالم لكنها موجودة ومتأصلة في نفوس و وجدان وثقافة أبنائها الأوائل وان تهيأ لك أنها انقرضت فهي لازالت موجودة لكنها مغمورة بغبار الفوضى وشوائب الصراعات ويحن لها الجميع هي بحاجة لنفض هذا الغبار وستجدها براقة مشعة تسود المجتمع بكامله.. عدن المدينة التي تفوح منها رائحة المدنية بكل معانيها لا يمكن أن تكون غير ذلك لكنها حزينة اليوم بسلوكيات لا تتناسب مع ثقافة ناسها ومحبيها .

المدنية ليست وصفة سحرية لطبيب ماهر بل هي سلوك وثقافة تربي بها الإنسان ورضعها في طفولته من أمه وتجرعها من والده سلوكاً وهو ينمو شبرا بعد شبر وتحصن بها ثقافة وفكراً وتقاليد.. المدني هو ذلك العاشق للقانون والولهان للنظام هو ذلك الإنسان الذي يحب لأخيه ما يحب لنفسه هو الذي يحترم الأخر رأيا وحقاً و واجباً هو ذلك المؤمن بالمواطنة المتساوية ولا يقبل التمايز بكل أشكاله سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا لو تمعنا جيدا في سلوك ابن عدن ستجده مثالا للمدني مهما حاولت قوى الشر أن تعبث بثقافة عدن وأهلها وان تخلق صراعات لتمحو ثقافة عدن الأصيلة اذا نجد ان عدن أكثر المدن تهيئة وقبولاً للمدنية فلماذا لم نبدأ من هنا انطلاقنا نحو المجتمع المدني .

ان كنا صادقين وعازمين لبناء الدولة المدنية الاتحادية فلنبدأها من عدن التسامح عدن الحضارة عدن السباقة في كل ما يغذي الروح الإنسانية وينعش الأحاسيس الرقيقة والمشاعر الرفيعة التي تجعلك تتحسس آلام الآخرين وهمومهم وتستشعر جيدا دورك في المجتمع وتستوعبه وترفض الخروج عن القانون ولا تتحرك خارج النظام الملزم للجميع بكل فئاتهم وانتماءاتهم ومذاهبهم .

أذا ماذا تحتاجه عدن لتنطلق ؟ وتستعيد مدنيتها وحضارتها وثقافتها المدنية نقولها بصراحة أن عدن بحاجة إلى من يفعل فيها النظام والقانون على الواقع المعاش ويفرغها من الصراعات المدمرة للمجتمع ويخليها من السلاح والمسلحين ومليشيات الموت والدمار وبلطجة الأشرار عدن يجب أن تكون مغلقة بالأمن والأمان ومفتوحة للحرية والسلام كل هذا لن يتم دون ان تكون هناك شراكة حقيقية لكل أطياف المجتمع و وعي ثقافي مجتمعي وسلوك راق خال من الشطط الحزبي والانتماء ألمناطقي والمذهبي بل يسود فيه الانتماء للوطن وتسعى لإرساء العدل والمساواة للجميع لا مجال للتسلط والهيمنة والتخوين والتكفير .

كل هذا لن يحدث ما لم نصل إلى قناعة تامة أولا انه لن يصلح الجنوب ولا اليمن ما لم تصلح عدن وثانيا أن نقبل بعضنا بعضاً وان نؤمن أن للآخر حق كحقوقنا التي نطمح لبلوغها هنا نكون قد اقتنعنا أن الصراع لا يولد إلا صراعاً وإن الدمار يولد خراباً وان جرح المشاعر يسبب شروخاً اجتماعية وآلاماً نفسية يصعب ترميمها بسهولة ويسر وان العيش معا يتطلب حباً وسلاماً وتوافقاً و وئاماً هنا نترك كل ما يحاك على الساحة اليوم من مؤامرات ضد بعضنا البعض ومهاترات وألفاظ نابية وشعارات جوفاء تمزقنا اجتماعيا .

هنا سنتفق على ان نكون شركاء لا فرقاء وان نتوافق على أدارة شئوننا معا لان التركيبة الحالية للمجلس المحلي ومجالس المديريات لا تخدم الشراكة بل لازالت عدن تحت تسلط الأحزاب ولا زالت تنجر من حين لآخر لصراعات المركز الحزبي ولا زالت أيادي واذرع الشر من خارجها تعبث بها ولا زالت عدن مفتوحة للسلاح والمسلحين ولازال هناك من يبث سموم الفرقة والتشرذم .

فل نتفق على صيغة مشتركة ندير بها عدن وفق نظام مدني وقانون سار على الكل وعادل للكل وان نرسي معايير للوظيفة ومقاييس عادلة دون تقاسم او محاصصة او ماباة التعيينات يجب ان يستفيد منها الجميع بمعاييرها العادلة وفق قانون العمل و وزارة العمل لا كما هو حادث بعشوائية وانتقائية ومحسوبية حزبية كانت أو شخصية .

فعدن لن يستقيم حالها ولن تستعيد مدنيتها ما لم نرس فيها النظام والقانون والعدالة والمساواة هذه القيم التي ثرنا من اجلها ولازلنا لم نطلها او نتمتع في حلاوتها وهي أساس المجتمع المدني نواة الدولة المدنية.

المثقف العربي بين حصار السلطة وتساؤلات المرحلة

أ.فارس قايد محمد الحداد

لم تنحصر العلاقة بين سلطة القرار وسلطة المثقف الرمزية.في طرح شبهة الاختلاف التاريخي . والصراع القائم بين توجهات مختلفة في عملية الاحتواء. والمفارقة الصعبة في تحديد مفاهيم السيطرة . و الانفلات من خيوط الاقصاء و الابعاد.وتداخل ايديولوجية السلطة مع ايديولوجية المثقف في اطار بسط الصورة التفاعلية في الاقناع و المصادرة. وتكريس منحى المغازلة احيانا ضمن علاقات التباين و التشرذم . التي تكتنف حلقة هذا الصراع . وهذه المعركة المعرفية في من يفرض سيطرته الايديولوجية داخل مجتمع السلطة الواحدة التي تحمي شرعيتها ضمن مساندة المثقف او خارجه.

وفي كثير من الحالات نرى ان هذه السلطة لم تعد بحاجة للمثقف في حماية قواعدها . واثبات وجودها . وتفاعلها مع شرائح المجتمع .لقد استغنت عن خدماته المعرفية . وانتقلت الى عناصر الانتاج الاقتصادي في تحديد ادوات انشغالها.لتوفير حاجيات هذا المجتمع الاستهلاكي في التنمية. والبحث عن طرق احتواء الخطاب الشعبي من كل تدخل قد يعيق سيرورة هذه السلطة في الحفاظ على مكتسباتها المعرفية الجديدة التي تتسم في اغلب الاحيان بالسيطرة والنفوذ . واقتراح بدائل تبعد موقف المثقف خارج الخطاب السلطوي لسلطة النظام.

وهي بهذا السلوك تبعد الراي الاخر. نظرا لعدم نضج الواقع الاجتماعي و السياسي .في تناول قضايا التغيير التي كان المثقف بصفة عامة يطالب بها .عبر تاريخه الكفاحي مع الوجود الاستعماري . وحركات التحرر و المقاومة التي قادها العديد من القيادات المثقفة سواء كانت داخل الاحزاب الوطنية او ضمن مجموعات متفرقة .وتقلص هذا الدور بعد خروج المستعمر . وحصول الدول العربية على استقلالها .الذي كان مشروطا ببقاء الاستعمار الثقافي . واستهلاك معرفته التي فرضت نفسها على وجدان المثقف العربي . حيث وجد فيها ملاذه . وذاته التي كانت مصادرة بواقع المطاردة .في الوقت الذي كانت فيه السلطة تؤسس ثقافتها الخاصة.وتغييب دور المثقف في الساحة السياسية . وفي كبرى الاحداث المصيرية الذي حاول ان يفرض وجوده داخلها .لكن هشاشة دوره الانتقادي .وغياب جراته المعهودة. ومحدودية انصهاره في الواقع اليومي. ترك انطباعا خطيرا عن مدى مثالية المثقف . وانحصاره في عوالم حالمة لا ترقى الى طموحات الشعوب. ولا الفئات التي ترى في نفسها رغبة الوقوف ضد هيمنة السلطة الجديدة التي ظهرت عقب خروج فلول الاستعمار الاجنبي من الاراضي العربية.

وسرعان ما حاولت السلطة . ان تفرض قبضتها السياسية على دواليب المؤسسات الفاعلة داخل المجتمع . وتقويض تحرك المثقف في خضم التحولات التي نشات ضمن انفجار الحداثة الثقافية خلال فترة الستينات .واثارها السلبية و الايجابية في منظومة الوعي الثقافي لدى شريحة واسعة من اهل العلم و المعرفة . وهذا التوجه في استبدال دور المثقف يندرج داخل واقعه الاجتماعي المغلق . وفي سياسة السلطة لتضييق الخناق على موقعه الخطابي و الانتاجي . وتحديد مواقفه حيال ما يجري حوله . وضمن هذا السياق . يظل المثقف رهين المحلية الصارخة .مما يساعد في عدم وضوح ملامح الضغط في سبل النقد . واتخاذ مواقف صريحة ومعلنة نحو دور السلطة.

ان سياسة تهميش دور المثقف .تعتبر مسالة بالغة الاهمية .ومركبة في اطار التواصل خارج حدود الوطن .وهذا يحد من سلطة المثقف امام سلطة الاجهزة الحاكمة في كل قطر عربي.

وامام هذا التعامل في رؤية السلطة للمثقف الذي يحاول ان ينتقد مرجعيتها الايديولوجية .وفي اصرار هذه الثوابت التي لايمكن المساس بها او محاذاتها .

حتى لا تصيبك عدوى الاقصاء و النفي . وفي كلتا الحالتين.فان دور المثقف. يظل منحصرا في ذاتيته المعزولة. وهذا ما ترغب فيه السلطة التي تحدد ثقافتها الخاصة في فرض سيطرتها الانتاجية لصنوف الاستهلاك التنموي. واهمال جانب التغذية الفكرية في المعادلة السوسيوثقافية مع شريحة من ابناء هذا الوطن العربي الذين يتميزون برؤية خاصة . ومواقف مساعدة لنهج اسس الاصلاح الاجتماعي و السياسي و الثقافي . ومن اهم هذه المناهج .نهج الحرية الفكرية . وعدم مصادرة الكلمة . وحبسها في اللاوعي النقدي الذي تمارسه السلطة بانواع شتى حتى ينتهي زمن المثقف في صياغة موقف شجاع ضد ادوات السلطة . وانتقاد سلوكها واسلوبها ...

وبهذا يظل المثقف يعيش مرحلة الافول و الانهيار امام جبروت السلطة النافذة في سياسة الخطاب الثقافي الرسمي الذي تتداوله اروقتها . ومنابرها حتى يظل المثقف رمزاً من رموز الثقافة الذاتية و المهزومة. والخارجة عن السياق التاريخي لحقبة معينة.

وهناك اطراف اخرى ترى ان المثقف يبحث دائما عن سلطته الرمزية سواء كان مع السلطة او خارجها . وهو في اندماجه و شراكته الثقافية مع السلطة يدافع عن قواعدها . ويثبت لنفسه القدرة في تحديد افاق استقطاب التوجه الايديولوجي الذي تفرضه السلطة على كل من يدخل في كنفها . ويتداول في اطارها . وينعم بخيراتها .واستقرار حياته الخاصة و العامة . وبذلك يتقن المثقف حيل التعامل التي تفرض نفسها بقوة العامل النفسي و الاجتماعي . وردود فعل السلطة ازاء هذا الدور الذي يناط به المثقف حتى يظل صوته خارج السرب.

وقد تكون شمولية المحلي اقوى من قومية فضفاضة . لا تستقر على حال لان ما هومحلي يكون احيانا اكثر مصداقية و معايشة . بخلاف الفكرة القومية .وخير مثال على ذلك قومية القضية الفلسطينية في اكثر من قطر عربي التي لم تصغ كقومية ثقافية حقيقية و شمولية في نصرة القضية بكل ابعادها السياسية و الثقافية..... وحين نقول بدور المثقف في صياغة خطابه الثقافي مع او ضد السلطة .تظل هذه العلاقة غير واضحة .ويشوبها اللبس و الغموض .و في كثير من الاحيان يفضل ان يكون خارج دائرة الضوء بطرق واساليب تبعده مرحليا عن الافصاح الحقيقي لموقفه من السلطة التي تحاول ان تكسب دوره في الانخراط ضمن ايديولوجيتها العامة حتى لا يبقى اي صوت خارج حلبة اهتماماتها.

وقد يعمد بعض المثقفين للانخراط داخل هذه السلطة حتى لا تتضرر مصالحهم وامتيازاتهم . وتامين حياة مستقرة . لا تعكر صفاءها معارك خاسرة في اغلب الاحيان . وهنا يسقط المثقف في فخ الانهزامة. وعدم القدرة في مواصلة هذا التحدي في فرض ادوات اجرائية مغايرة بخلاف ما تصنعه السلطة وتلتزم به في تعاملها المنشود.

ان درجة هذا الصراع في الممانعة لاي تدخل __مهما كان نوعه__ في عرقلة مخططات السلطة الرامية في تمييع خطاب السلطة على حساب خطاب الثقافة التي تخدم الفكر الانساني . وتنمي درجات وعيه تجاه حقيقة السلطة/النظام.

ومع هذا الوضع السياسي العربي الذي افرز معطى جديدا و يقظا نحو المواقف الراهنة من طرف المواطن البسيط او ذلك المثقف المتمكن من ادواته المعرفية .وفي كثير من الحالات تخرج مواقف البسيط اكثر تعبيرا وعمقا من موقف المثقف الذي يضع امامه اعتبارات متعددة .تحدد رؤيته الواضحة لمستقبل و مصير الامة العربية ..

وفي ظل التخاذل العربي في التوافق السياسي حول القضايا المشتركة . والاهتمامات العربية الصرفة للقضاء على الحدود الوهمية . وارساء تفاعل جماهيري مع جل القضايا المصيرية التي ما تزال عالقة في ظل النكسة . وفشل التحرك العربي الصحيح للدفاع على كل ماهو عربي واسلامي.

وهذا ينعكس سلبا على الدور المنوط بهذا المثقف الذي يعيش في حرب ذات جبهات مختلفة . لايستطيع ان يحارب داخلها دفعة واحدة.و لا تتضح مواقفه الحقيقية حول ما يجري من حوله .وهذه الفجوة الحاصلة . وهذا الشرخ بين المثقف و السلطة مرده الى اسباب ذكرنا بعضها . و البعض الآخر يدخل في اطار ايديولوجية التحالفات المحلية للدفاع عن ايديولوجية السلطة المحور .وكيف ما كانت هذه السلطة .فهي تنشد استمرارية بقائها على المدى الطويل. ثم كيف ان تكون مثقفا عربيا قادرا على الوقوف ضد السلطة لتاكيد مواقفك دون خوف. وفي كثير من الاحيان .هناك من يقول بان المثقف لا يمكن ان يكون ضد السلطة طيلة حياته يحارب بادواته التي لم تعد صالحة للدفاع عن دوره داخل المشهد الثقافي العربي.

ان مفهوم السلطة في علاقتها بدور المثقف. ستظل رهينة بمدى استجابة السلطة لرؤية المثقف تجاه الظروف و الملابسات المرحلية التي تمر منها كل دولة على حدة.وقناعتها الراسخة في احترام موقفه . وتطبيق بعض افكاره. رغم انها لا تخدم المصالح الكبرى للسلطة التي تسيطر على كل شيء . وهذا اذا ارادت ان تتنازل بقسط بسيط يخول لهذا المثقف ان يدلي بدلوه في امور كثيرة .يحتاج فيها ان يكون الخطاب الثقافي حاضرا ومساهما مما يحدث مع الخطاب السياسي الشعبي الذي يفرض نفسه باستمرار . وفي كل الظروف التي يمر منها المواطن العربي.

ان المثقف العربي يعيش عالمه الخاص . وراض عن هذا الوضع الذي وصل اليه . مقتنعا ان حيثيات الظروف السياسية .تتطلب منه ان يكون خارج الصراع السياسي على السلطة . وباعتباره خارجا عن المفاهيم التداولية التي يتطلبها المجتمع في تكوين جهد معرفي لمحاربة السلطة في ادواتها المعرفية و الايديولوجية. وعدم ترك المجال لها تفعل ما تريده داخل منظومة المجتمع . وداخل السيرورة الثقافية الذي لم يجد بدا في الانخراط داخلها . ويقوي سلطته الى جانبها .واقرار احقيته من غيره في الحصول على هذه السلطة . والعيش في ظلالها . والتي لا يمكن ان تظهر الا في الاندماج اللامشروط مع هذه السلطة التي تتوفر على وسائل الاغراء و الجذب ليظل المثقف يدا طائعة للدفاع عن مصلحها الاستراتيجية امام ارادة الشعب المهضومة .وفي احيان اخرى لا نستطيع ان نطالب المثقف اكثر مما يملكه من ادوات الاثبات .اثبات لوجوده الثقافي .وابراز هذا الدور في تشكيل وعي ثقافي تؤثثه السلطة على طريقتها الخاصة في التعامل مع كل ما هو ثقافي وفكري.

وبعيدا عن صلب هذا الصراع . فان الثقافة وعي وموقف يربط الانسان بوطنه وبامته . ويحمل هموم الاخر .اضافة الى همومه الذاتية المرتبطة بالواقع الحياتي الذي يتواجد فيه . ويتكيف معه .انطلاقا من رؤية خاصة او عامة التي يتعامل بها بالايجاب او السلب ..

و المثقف قد يقف مسافة قريبة او بعيدة من السلطة ليستطيع ان يحدد موقفا من هذا الواقع الموضوعي الذي ينطلق منه . وتفاعله العميق مع المجتمع في جميع المستويات . والتدخلات الاساسية التي تعطي ذلك الانطباع الايجابي باهمية دور المثقف في رسم موقف معين تجاه شرائح واسعة من المجتمع الذي ينتمي اليه. ولصالح الامة العربية في ابعادها القومية التي تحللت بموجب الصراعات الداخلية . وانهزام الرؤية الواضحة في معالجة القضايا المشتركة.ومعانقة الهوية القومية العربية في اجمل تجلياتها التي تلاشت عقب الهزائم المتتالية التي عصفت بالارادة الشعبية العربية في الاستمرار داخل نسيج الدولة الحديثة.ومحاولة فرض سيطرتها الايديولوجية للضغط على ايديولوجيا السلطة في التنازل . والانصات الى هموم الشعوب .وهذه الخطوة جاءت متاخرة قليلا .وبدات معها بوادر الانفراج الشعبي في تحديد موقف المثقف حول ما يجري الآن من حوله من تطورات متسارعة .خرجت عن استيعابه وهضمه لما يحدث لفترة من الزمن.

وقد حان الوقت ليكون المثقف العربي امام موقف واضح وصريح .مثلما فعلت الطبقات الشعبية في انتفاضتها الاخيرة على سلطة النظام .وان ينخرط بقوة .او يعود الى سباته القديم .و لا يتدخل في شؤون بلد .ويلجا الى الصمت والغياب .

وهنا يمكن ان نقول: كل مثقف هو ثمرة جهد تفاعلي لتصحيح مسار السلطة .وابداء المرونة السياسية في كسب ثقة السلطة على مبدا التغيير. الذي تعتبر مسار ثوابتها الراسخة في نهج ايديولوجية مغلقة لا تنفتح على كل ما هو جديد .وهذا يجرنا للحديث عن هجرة المثقف العربي خارج حدود الصراع . والحصار .ولا يجد ذاته الا خارج التربة العربية وفي هذا احتقار لدور المثقف . وعدم تمكنه من ان يفعل شيئا داخل نسيجه العربي ليقول كلمته في وجه هذه السلطة التي تتقوى في غياب سلطته.

وماذا ننتظر من المثقف في ظل سلطة تحتكر لنفسها جميع الصلاحيات في تبرير مواقفها . التي تجعل المثقف عاجزا امامها وغير قادر على تحمل المسؤولية من داخل السلطة التي تغذيه بافكارها. والتي ينشرها باسمه .انها احدى وسائل الدعاية الرخيصة التي يضع المثقف نفسه لارضاء نوايا السلطة التي تحميه من الانقراض والضياع .

وهذا يعيدنا الى قراءة دور المثقف في النسيج الثقافي والاجتماعي لاية دولة .وفي غياب هذا الدور .تنعدم الحركة الفكرية . ويسود الوعي السلطوي في فرض سياسة القوي الذي لا يقهر .

ان كل انتاج ثقافي .لا يمكن ان يكون خارج السياق السياسي و التاريخي لحقبة من الحقب التي يعبر عنها هذا المثقف .اما ضد او مع هذا التيار او ذاك .والمثقف اما ان ينخرط في هذا الصراع . ويدافع عنه واما ان ينسحب .ويترك المجال لغيره.

و المبادرة الفعلية للمثقف في تكوين سلطة رمزية تفرض نفسها في عملية التداول الانتاجي لهذا الواقع الموضوعي .ومحاولة الصمود ضد نهج السلطة السياسية بكل ابعادها في خلق نوع من المواجهة الصريحة التي بدات مؤشراتها الاولى مع التطورات العربية المتلاحقة و السريعة .والتي جعلت المثقف ياخذ مكانه الطبيعي و الصحيح . ويقنع نفسه بانه مازال الوقت متاحا وكافيا ليعود هذا المثقف الى حاضرة الصراع القائم لكسب اراض جديدة للحوار مع السلطة. واثارها في كل مجتمع عربي.ويثبت لنفسه انه حي يرزق ما دام هناك وعي بالمرحلة .واعادة صياغة ظروف وملابسات زمن التحرر الوطني . ونعيش مرحلة جديدة مع النضال الشمولي ضد اعداء الثقافة.

العملية التعليمية في اليمن

علاء الشعبي

لا شك أن العلم هو الركيزة الأساسية في رقي الشعوب والأمم، فلا نجد امة نهضت بغير العلم وبتحسين جودة التعليم في أوطانها، فما نراه اليوم من تقدم حضاري لبعض الشعوب، وتفوقها على الشعوب الأخرى في كافة مناحي الحياة، هو نتاج أكيد وحتمي لعملية تعليمية متميزة وفريدة، وإصرار غير مسبوق على الارتقاء بالعملية التعليمية والتربوية.

فلم نر امة أو شعباً نهض وارتقى في غياب هذه الركيزة، بل على العكس فقد انحدرت الكثير من الشعوب بسبب إهمالها للتعليم وابتعادها عن مسار العمل على جودته كخيار مهم وأساسي للنهضة والتقدم، وارتمت في أحضان التخلف والضياع.

وإننا إذ نقف على موضوع من الأهمية بمكان كموضوعنا هذا - العملية التعليمية في اليمن - فإننا نجد أن العملية التعليمية في بلادنا تسير في تدهور مستمر، والسبب في ذلك عائد إلى إهمال الجهات المعنية التي نست أو تناست! بان العملية التعليمية هي بمثابة العمود الفقري للنهوض باقتصاديات البلدان التي تصبوا إلى المجد، والتغاضي عنها كعملية جوهرية في مكافحة الجهل، والقضاء على كل أنواع التخلف، كالتعصب الطائفي المقيت، والتلوث الفكري القاتل، وتحولت من عملية تنوير، وإرشاد، وتأهيل، إلى عملية استرزاق، من قبل أصحاب النفوس المريضة، فأصبحت وسيلة للثراء السريع، والتعيُّش من دماء البسطاء، الذين يحلمون بمستقبل أفضل لأولادهم.

إن الانحراف المخيف، والرهيب، في سير العملية التربوية والتعليمية اليوم، والتلاشي التام للدور التعليمي في بلادنا، يجعلنا نقف دقائق حداد على روح التعليم والعلم، الذي كان البارحة في حال أفضل، حتى وان كان سقيما أو مشلولا جزئيا إلا انه كان بحال أحسن مما هو عليه اليوم

لقد تحولت اشرف مهنة وأنبلها، إلى وسيلة قاتلة، تهدد عقول ملايين من فلذات أكبادنا، وتسمم أفكارهم، في أسلوب ممنهج، ومدروس بعناية فائقة الإتقان، فلم نعد نثق بمن كاد أن يكون رسولا، في أن يربي ويعلم أبناءنا، لأنه هو ذاته مسمم الفكر، والهوى، والاعتقاد، فكم نجد من التلاميذ يشكون سوء أخلاق معلميهم، وكم رأينا من أشكال العنف على المعلمين، بسبب ما ينقلونه من أفكار، وما يمارسونه من سلوكيات في مدارسنا، رغم أن ذلك ليس مبررا للاعتداء على المعلم، وإنما التسمم الفكري قد أصبح مشتركا بين التلميذ والمعلم معاً، فلقد أصبحنا نصاب بقشعريرة مدمية لأبداننا، عندما نتذكر الوضع المزري للعملية التعليمية، ونتذكر ما آلت إليه من ترهل عام وشلل تام في كافة أوصالها.

لقد أصبح الكثير من التلاميذ يعتنقون أفكارا لم نعهدها من قبل، ويمارسون سلوكيات لم نكن نتوقعها أو نتخيلها يوما ما، ولم يدر بخلد احدنا يوما، أن انحرافا شديدا قد حصل، وسيحصل في العملية التربوية والتعليمية، وبهذه الصورة المشينة، والرهيبة، فقد تنبه الكثير من أولياء الأمور المبصرين، إضافة إلى المهتمين بالتعليم في اليمن، إلى هذا التدهور، وقاموا بمناشدات متكررة ومتتالية، إلى أهل الحل والعقد في الدولة، منبهين إلى الحال المزري، والمستنقع الخطير الذي تسير نحوه العملية التعليمية في البلاد، وقدم الكثيرون ممن يهمهم شان العلم، أفكارا بناءة رائعة، كان حقا على المعنيين الأخذ بها، لتحسين جودة التعليم، ووضع خطط مدروسة مزمنة، لانتشال العملية التعليمية من براثن الضياع، وتضييع الفرصة على دعاة التخلف من الرجعيين، الذين يريدون إعادتنا إلى القرون الوسطى، ودعاة الطائفية النتنة، والمذهبية المسعورة، والعصبية الفئوية، إلا إن واقع الحال يقول ما قاله أبو الشعراء المتنبي يرحمه الله حين قال:

لقد أسمعت لو ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي

فالمعنيون تركوا الأجيال تغرق في مستنقع التخلف، ملتهين بالكراسي والمناصب وممارسات الإقصاء الجذري، والتهميش التام، والحزبية المريضة، هذا كله وأكثر يحدث في هرم المؤسسة التعليمية، ممثلة بوزارة التربية والتعليم، مما زاد الطين بلة، وأنتجت لنا هذه الممارسات المزيد من حالات التشوه الدائمة، التي لن يمحوها إلا قرار شجاع، وحازم، يجرم كل من يحاول الزج بالمؤسسات التعليمية في أتون الصراعات الحزبية والمذهبية، وان يطبق في حق كل من يمارس أي شكل من أشكال التحزب، أو التعصب لفئة، أو طائفة، اشد العقوبات، وتوجه له تهمة الخيانة العظمى لله والوطن والأجيال القادمة.

الدولة هي المسئولة الأولى عما آلت إليه الأمور، من تدهور سريع وملفت للانتباه في البنية التعليمية - الهشة أصلا- فإهمال الدولة للمدارس الحكومية، بعدم توفير ابسط المقومات التعليمية فيها، كتغييب أهم ركن في العملية التعليمية -الكتاب المدرسي- عن ملايين الطلاب في أنحاء البلاد، باعتباره أهم الوسائل التعليمية الممكنة، - برغم توفره على أرصفة بعض الشوارع!!!!- ناهيك عن كارثة غياب التخطيط أثناء إنشاء هذه المدارس، فنجد مدارس حكومية متكدسة في منطقة ما، هي ليست بحاجة إلى هذا العدد من المدارس، وهناك مدرسة تم إنشاؤها في مكان لا يستطيع الطلاب الوصول إليه لعدة اعتبارات، منها البعد الشاسع عن التجمع السكاني، وعدم توفر وسائل النقل التي تسهل عملية الوصول من والى المدرسة، وهناك مدرسة يواجه الطلاب صعوبة التوجه إليها، نتيجة لوقوعها في منطقة تنازع قبلي أو ثأر، فتتحول هذه المدارس التي بنيت بطريقة عشوائية، إلى مأوى للمواشي التائهة، هذا إذا لم تظل في أيدي مجموعة من المتشردين أو مسلحي قبيلة معينة، وفي أحسن الحالات تتحول إلى ثكنة عسكرية للجيش، وإذا تحدثنا عن تسونامي المدارس الأهلية، فحدث ولا حرج، فالتصاريح لإنشاء هذه المدارس تصرف لكل من هب ودب، دون تحقيق أو تدقيق في ضوابط وشروط إنشائها، وفي تسيب صريح وواضح، وتغافل تام عن تطبيق معايير الجودة التعليمية، فانتشرت هذه المدارس بشكل يدعو إلى القلق، فنجد بين المدرسة والأخرى مرمى حجر، وهذا يثبت ويؤكد فيما لا يدع مجالاً للشك، انه لا توجد أي قوانين، أو تشريعات تطبق لتنظيم عملية إنشاء المدارس الأهلية، أو انه توجد قوانين ولكنها مجرد حبر على ورق، ولا تحقق أدنى المعايير في إنشائها، لتجعلها صالحة لمزاولة مهنة مقدسة كمهنة التعليم.

لقد أصبحت العملية التعليمية مصدر ربح لدى الكثير من ربابنة المال، ، وبأسلوب تجاري بحت، دون مراعاة لوازع الأخلاق والضمير، فلا هم لهم سوى اكتساب المال، في عملية هستيرية، نلحظها بداية كل عام دراسي، ويقبل الطلاب على الانخراط في صفوف وطوابير أقرانهم ممن سبقوهم إلى الجهل والتخلف، في ظل إهمال صريح للكادر التعليمي والتربوي فيها، وعدم الاكتراث بما يحمله من مؤهلات، وبما لديه من مهارات، فالمدير لا توجد لديه أي مؤهلات تربوية، تعينه على القيام بصناعة عملية تربوية وتعليمية فريدة وناجحة، اللهم من بعض الشهادات، التي اكتسبها من هنا وهناك، بصور مشروعة وغير مشروعة، إضافة إلى طاقم تعليمي، اغلبه من حملة شهادة الثانوية العامة، أو دبلوم عال، إلا ما ندر، ممن لديهم شهادات عليا، رمت بهم الحاجة والعوز في براثن مصاصي دماء الشعب، من مريدي المال والثروة، المتخمين بأحلام خيالية ستتحقق نتيجة الكسب السريع من إنشاء هذه المدارس.

لا استطيع أن أتخيل لا أنا ولا القارئ أي عطاء علمي سوف يقدمه هؤلاء المعلمون، من ذوي المؤهلات الدنيا، إضافة إلى الذين لديهم الكفاءات أيضا، في ظل أجور متدنية، لا يتعدى اكبر اجر يتقاضاه المعلم ذو الشهادة العليا 30الف ريال، ولا نستطيع أن نفكر في الانجاز العلمي الذي سيتحقق في ظل هكذا حال.

إن إلقاءنا باللائمة على الدولة ممثلة بوزارة التعليم، كونها الجهة الرسمية الأولى المعنية بتطبيق جودة التعليم، إلا إن المواطن -الأب- أيضا لا يعفى من المسئولية، حيث يناله نصيب الأسد كسبب وعنصر هام في هذه المعادلة، حيث نجد تغافلاً تاماً من قبل الآباء عن ماهية المدارس التي يرمون بفلذات أكبادهم فيها، وعدم البحث والتحري عن أدائها التعليمي ومستواه، ولا عن دورها الرائد في نشر الرسالة التربوية والعلمية، وتغيب الدقة في الاختيار من بين المدارس المتميزة، فيقومون بإرسال أبنائهم إلى مدارس مقنعة غير معروفة، بل وأحيانا مدارس محجبة لا يعرف رأسها من قدميها، وحكم الكشف عليها حرام لأنها عورة، وعواقب فضحها وخيمة ولا تحمد عقباها.

إن إهمال التعليم وأهميته في أوساط الأسرة والمجتمع، والحكومة كجهة معنية ومسئولة عن تحسين التعليم وجودة العملية التعليمية والتربوية، أدى بنا إلى الضياع، فلم نكن امة تذكر بالأمس إلا همسا، ولن نصبح اكبر من ذلك إذا استمر الحال على ما هو عليه، ومع غياب قانون صريح وواضح، ينظم العملية التعليمية ويقننها وابتعاد الجهات المعنية بشكل ملحوظ، عن الإشراف المباشر والفعال على سير العملية التعليمية وفق أسس واضحة ومعايير معترف بها، بسبب هذا وذاك كانت النتيجة الحتمية هي ظهور الكثير من المؤسسات التعليمية والتربوية الزائفة والمقلدة، وكثرت وأصبحت لا تعد ولا تحصى فكان منها الغث والسمين، والتي بدورها شاركت بشكل أساسي في ضياع الأجيال وتغييب الحس المسئول بالعلم باعتباره سلاحاً في حرب الفقر والنهوض ببلادنا وانتشالها من مخالب الجهل والتخلف اللذين لم يتقزما أو يصغر حجمهما أو يتضاءلا منذ قيام الثورة إلى الآن، بل استمرا في التكاثر بشكل وبائي مخيف يهدد بزوال امتنا السعيدة.

في الأخير نوجز ونلخص المأساة ومن المسئول، فنقول إن الدولة ممثلة في رئاسة الوزراء، ووزارة التربية والتعليم، مسئولة مسئولية كاملة عما يحدث لأبنائنا وإخواننا من غسل للأدمغة والعقول، وما يحدث للتعليم والعملية التعليمية برمتها من تزييف وتزوير وتدمير، وما سببته من خلخلة منظمة لقيم شبابنا الذي نعول عليهم الكثير في المستقبل، فغياب الرقابة والتفتيش على هذه المدارس أدى إلى الحال الراهنة وتمسك مسئولينا بمناصبهم وكراسيهم خوفا عليها من الارتماء في أحضان أخرى غير أحضانهم الدافئة، فاقم المشكلة فأصبح كل معتوه ومن به جنة ينشئ مدرسة أهلية، في إهمال جريء لما يمكن أن تحتويه المدارس الأهلية من إمكانيات، وكثير منها في فقر مدقع واحتياج لأبسط مقومات المدارس العادية، وقدرات تعليمية رديئة في رسالة واضحة وجلية مفادها نحن لا نريد تنمية عقولكم نحن نريد تنمية جيوبنا.

كل هذا واكبر، يحصل في وطننا الحبيب، ناهيك عن حالات التزوير، والغش المباح، بكل أساليبه في عملية هدم لأكبر قدر من عقول شبابنا، وتسميم أفكارهم بكل ما يمكن فعله، في رسالة اخرى مفادها - لسنا بحاجة إلى عقول أبنائكم لتصنع المستقبل بل نحن في حاجة إلى عقول تستوعب ما نقول ونفعل.